مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٩

إصلاحات التعليم في المغرب خلال عهد الملك محمد السادس (١٩٩٩–٢٠١١)
دراسة تحليلية للسياسات والبرامج التعليمية

ايمان محمود محمد صالح موسى الصالح
جامعة الموصل /كلية الاداب /قسم التاريخ

الاستاذ الدكتورة رابحه محمد خضير
جامعة الموصل /كلية الاداب /قسم التاريخ

البريد الإلكتروني Email : iman.22arp25@student.uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: اصلاحات التعليم، المغرب، السياسة التعليمية، محمد السادس.

كيفية اقتباس البحث

الصالح، ايمان محمود محمد صالح موسى، رابحه محمد خضير، إصلاحات التعليم في المغرب خلال عهد الملك محمد السادس (١٩٩٩–٢٠١١) دراسة تحليلية للسياسات والبرامج التعليمية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Education reforms in Morocco during the reign of King Mohammed VI (1999–2011): An analytical study of educational policies and programs

Prof-Dr-Rabeha Mohammed Khudair
University of Mosul / College of Arts / Department of History

Iman Mahmoud Muhammad Saleh Musa Al-Saleh
University of Mosul / College of Arts / Department of History

Keywords : Education reforms, Morocco, education policy, Mohammed VI.

How To Cite This Article
Al-Saleh, Iman Mahmoud Muhammad Saleh Musa , Rabeha Mohammed Khudair , Education reforms in Morocco during the reign of King Mohammed VI (1999–2011): An analytical study of educational policies and programs ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The study aimed to identify the most prominent educational reforms in Morocco during the reign of King Mohammed VI and during the historical period (1999-2011), and this research may address educational reforms in Morocco during that period of time, through an analytical study of the policies and programs adopted by the state to improve the education system. With the accession of King Mohammed VI, education was given high priority as a key driver of human, social and economic development. The reforms focused on three main axes: universalization of education, improvement of its quality, and

modernization of its management. The National Charter for Education and Training (1999) was launched as the main reference for reform, followed by the emergency program (2009-2012) to address the malfunctions of the system. The state adopted a holistic approach to reform, including legal, educational, and pedagogical aspects. Despite large budgets and structural adjustments, the results remained Reforms have faced difficulties in implementing on the ground, especially in rural areas. On the other hand, there has been an improvement in school rates and infrastructure, but problems related to the quality of education, school dropout, and regional disparities remain. The research concludes that the studied phase constituted a turning point in educational policies and reforms in Morocco, but did not fully achieve the desired goals, which calls for critical evaluation and continuation of reform with a long-term strategic perspective.

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أبرز الإصلاحات التعليمية في المغرب خلال عهد الملك محمد السادس وخلال الفترة التاريخية (١٩٩٩–٢٠١١)، وقد يتناول هذا البحث الإصلاحات التعليمية في المغرب خلال تلك الفترة الزمنية، من خلال دراسة تحليلية للسياسات والبرامج التي اعتمدتها الدولة لتحسين منظومة التعليم. ومع تولي الملك محمد السادس الحكم، أُعطي التعليم أولوية كبرى باعتباره محركًا أساسياً للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. تركزت الإصلاحات على ثلاثة محاور رئيسية: تعميم التعليم، تحسين جودته، وتحديث إدارته. تم إطلاق الميثاق الوطني للتربية والتكوين (١٩٩٩) كمرجعية أساسية للإصلاح، تلاه البرنامج الاستعجالي (٢٠٠٩–٢٠١٢) لمواجهة أعطاب المنظومة. اعتمدت الدولة مقاربة شمولية في الإصلاح، تشمل الجوانب القانونية، والتربوية، والبيداغوجية. رغم رصد ميزانيات ضخمة وإدخال تعديلات هيكلية، إلا أن النتائج ظلت متباينة، إذ واجهت الإصلاحات صعوبات في التنفيذ على الأرض، خاصة في المناطق القروية. من جهة أخرى، سُجّل تطور في نسب التمدرس والبنية التحتية، لكن الإشكالات المرتبطة بجودة التعليم، والهدر المدرسي، والتفاوتات المجالية، بقيت قائمة. يخلص البحث إلى أن المرحلة المدروسة شكّلت نقطة تحول في السياسات والاصلاحات التعليمية بالمغرب، لكنها لم تحقق الأهداف المأمولة بالكامل، مما يستدعي تقييماً نقدياً ومواصلة الإصلاح بمنظور استراتيجي طويل المدى.

مقدمة:

مع دخول الاستعمار إلى منطقة المغرب العربي، واجه نظامًا تعليميًا راسخًا وعميق الجذور في المجتمع المغربي، يتميز بطابعه العربي الإسلامي وبنيته الواضحة، رغم غياب النصوص القانونية والخطط التنظيمية التي تُؤطره رسميًا. إلا أن دخول التعليم الاستعماري شكّل صدمة قوية لهذا النظام التقليدي، الذي بدأ في نظر المستعمر نظامًا متخلفًا وغير مواكب للعصر. وقد دفع هذا الواقع نخبة من علماء وطلبة جامعة القرويين بالمغرب إلى الوقوف في وجه هذا التحول، دفاعًا عن التعليم الأصيل، ومع حصول المغرب على الاستقلال، برزت تحديات جديدة فرضتها متطلبات بناء دولة حديثة تتمتع بالسيادة السياسية والاقتصادية، وبهوية وطنية مستقلة، وهو ما استوجب تبني سياسات تنموية في شتى المجالات، وتعزيز الوحدة الاجتماعية والثقافية، والسعي لتحقيق التجانس اللغوي، وإحياء التراث الوطني، والتحرر من الهيمنة الثقافية الاستعمارية، وفي هذا السياق، غدا التعليم الأداة المثلى لتحقيق أهداف التحرر الوطني وبناء الإنسان المغربي الجديد [١].

وقد شهد المغرب منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة ١٩٩٩ تحولات كبرى في شتى المجالات، وكان قطاع التعليم من أبرز المجالات التي أولتها الدولة اهتمامًا بالغًا، باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

وإن المتأمل في مسار المنظومة التربوية والتكوينية بالمغرب بعد الاستقلال يلحظ بوضوح أن إصلاح التعليم آنذاك لم يكن خيارًا، بل ضرورة ملحّة فرضها واقع الدولة الناشئة، بما يتطلبه من تأهيل الإنسان المغربي للمشاركة الفاعلة في بناء الوطن. وقد استدعى ذلك اعتماد رؤية شمولية ترتكز على تحديد أهداف واضحة، وآليات دقيقة للتنفيذ، وآليات منتظمة للتقويم والمتابعة. وعلى هذا الأساس، جاء إصلاح التعليم مرتكزًا على عدة مخططات واستراتيجيات طموحة للنهوض بالمنظومة التربوية، أبرزها الميثاق الوطني للتربية والتكوين عام ٢٠٠٠ [٢]، باعتباره المرجعية الأساسية لإصلاح شامل ومتكامل للقطاع التربوي. وكذلك مشروع البرنامج الاستعجالي ٢٠٠٩-٢٠١٢[٣]،سعيًا لتجاوز الاختلالات التعليمية التي عرفها قطاع التعليم خلال العقود الماضية من ضعف في البنية التحتية، وارتفاع نسب الهدر المدرسي، وتراجع جودة التعليم، وباعتبار كلاً من الميثاق الوطني للتربية والتكوين والبرنامج الاستعجالي إطارًا تربويًا متكاملًا يهدف إلى مواجهة التحديات المستقبلية، ومعالجة مكامن التعثر، وتسريع وتيرة الإصلاح التربوي، بما يضمن تطوير المنظومة التعليمية وتعزيز كفاءتها[٤].

ومع اقتراب دخول الألفية الثالثة، اعتمد المغرب الميثاق الوطني للتربية والتكوين كمرجعية أساسية لإصلاح المنظومة التعليمية، وقد بدأ تنفيذ هذا الميثاق فعليًا مع بداية عام ٢٠٠٠، باعتباره مشروعًا إصلاحيًا شاملًا يرمي إلى النهوض بقطاع التربية والتكوين بما يخدم تطلعات البلاد المستقبلية. وقد تضمن هذا الإصلاح اعتماد إجراءات تشريعية وإدارية، إلى جانب وضع آليات ومنهجيات عملية لضمان فعالية التنفيذ. كما أولى الميثاق أهمية كبرى للقيادة الرشيدة في تدبير ورش الإصلاح، مع التركيز على تعبئة وتحفيز الكفاءات المؤهلة لضمان نجاح عملية التحول وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظومة التربوية[٥].

الإصلاحات التعليمية الكبرى بالمغرب (١٩٩٩–٢٠١١)

المبحث الاول

أولاً: الميثاق الوطني للتربية والتكوين (٢٠٠٠):

بدأ ظهور الميثاق الوطني للتربية والتكوين مع بداية الألفية الثالثة عام ٢٠٠٠، متبلورًا ضمن رؤية إصلاحية جديدة نابعة من توافق بين مختلف الفاعلين الرئيسيين داخل المجتمع. وقد انبثقت عن هذه الرؤية غايتان مركزيتان: أولاهما تأهيل المتعلمين من خلال تزويدهم بالكفايات اللازمة التي تمكّنهم من التفاعل الإيجابي مع تحديات العولمة بفعالية وتكافؤ، وثانيتهما الإسهام في بناء مشروع مجتمعي حديث يتشكل تدريجيًا عبر المنظومة التربوية والتكوينية الجديدة، بما يعزز الوعي العميق بقيم الحداثة ويكرّس مكانة المغرب ضمن محيطه الدولي [٦].

وقد ارتكزت الرؤية الفلسفية للميثاق الوطني للتربية والتكوين على تصور شمولي يرمي إلى بناء مدرسة دينامية ومنفتحة، تعتمد نهجًا تربويًا فاعلًا يضع المتعلم في صلب عملية الإصلاح، ويمنح الأطر التربوية فرصًا متجددة لتطوير كفاياتهم وأداء مهامهم بكفاءة داخل بيئة اجتماعية تحفزهم على الالتزام والتفرغ. كما يسعى الإصلاح إلى إشراك الأسر والفاعلين الاقتصاديين في المسار التربوي، وتعزيز الصلة بين المؤسسة التعليمية واحتياجات المجتمع، وذلك ضمن إطار لامركزي يضمن توسيع قاعدة المشاركة. ولم تتوقف هذه الرؤية عند حدود تعميم التمدرس، بل أولت أهمية قصوى لجودة التعليم من خلال توفير مقوماتها الأساسية. وفي هذا السياق، تم اتخاذ تدبيرين رئيسيين: أولهما إعلان الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ عقدًا وطنيًا للتربية والتكوين، وثانيهما تثبيت التعليم كأولوية وطنية تلي استكمال الوحدة الترابية [٧].

ومن ثم شهد الميثاق الوطني للتربية والتكوين في المغرب تحولًا نوعيًا في رؤيته، حيث انتقل من منظور تقليدي ضيق إلى تصور شمولي ومنفتح. أصبح التعليم ركيزة أساسية لتحديث

المجتمع وتزويده بالكفاءات الضرورية لنموه، ولم تعد مسؤولية النظام التعليمي مقتصرة على جهة واحدة، بل غدت قضية مجتمعية تشمل الجميع. وتم تجاوز النظرة الفردية لصالح مقاربة تقوم على الإنتاجية والانسجام والانفتاح. وبذلك، أصبح إصلاح التعليم مسعى جماعيًا لتحقيق أهداف التنمية المنشودة (٨).

وبعد اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين في أكتوبر ١٩٩٩، بدأت مرحلة تفعيل هذا الإصلاح الشامل، الذي استهدف ترسيخ القيم الإسلامية، وتعميم التعليم، ومحاربة الأمية، وتوحيد المناهج، وفي فبراير ٢٠٠٠، ناقش المجلس الحكومي مشاريع قوانين لتنفيذ الميثاق، تلتها ندوات وطنية في مايو ناقشت قضايا تطوير النظام التربوي. شملت النقاشات مراجعة مناهج التدريس، وتطوير "مدرسة المستقبل"، وتحسين جودة التكوين، كما تناولت ملفات الهيئة التربوية، والإدارة، وآليات التقويم، وتمويل التعليم، استندت هذه الجهود إلى توجيهات الميثاق كمرجعية لإصلاح التعليم في المغرب. (٩).

وقد شهد عام ٢٠٠٢ إصلاحات تعليمية وإدارية مهمة تمثلت في إصدار مرسوم ينظم اختصاصات وزارة التربية الوطنية وفقًا لمضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين. هدفت الإصلاحات إلى تنفيذ سياسة حكومية شاملة تشمل التعليم الأولي والابتدائي والثانوي، وتكوين الأطر التربوية. كما شملت الإشراف على الأقسام التحضيرية وشهادات التقني العالي، وتعزيز التعليم الخاص. وركزت الإصلاحات أيضًا على تعميم التعليم لفائدة الأطفال غير المتمدرسين والمنقطعين، دعمًا لمبدأ تكافؤ الفرص(١٠).

وفي عام ٢٠٠٥، صدرت المذكرة الإطار لمنتديات الإصلاح بهدف دعم جودة التعليم وتنزيل مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سعت إلى جعل المدرسة المغربية فضاءً فاعلًا في مسار التنمية البشرية عبر تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين التربويين، كما أولت الوزارة اهتمامًا خاصًا بتدبير الموارد البشرية داخل المؤسسات التعليمية. وتم التركيز على رفع معدلات التمدرس، وتحفيز المتعلمين، وتحقيق توازن في توزيع الأطر الإدارية والتفتيشية(١١).

وفي ذات السياق، وخلال افتتاح المنتدى الوطني حول الارتقاء بجودة التعليم المنعقد بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٠٥، شدد وزير التربية الوطنية المغربي على أن تنظيم الدورة الثانية من منتديات الإصلاح يندرج ضمن مقاربة استراتيجية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية، أبرزها تعميق الفهم الجماعي لمفهوم الجودة وأهميتها في تحسين مردودية النظام التربوي، فضلاً عن بلورة المحاور الأساسية، وتحديد المهام والمسؤوليات الكفيلة بتطوير الأداء الميداني للعملية التعليمية والتربوي (١٢).

كما اعتبر وزير التربية الوطنية المغربي آنذاك أن وثيقة منتديات الإصلاح لسنة ٢٠٠٥ تمثل خطوة استراتيجية لبناء المدرسة المغربية الجديدة. اعتمدت الوثيقة على ثلاث مرتكزات لتحسين الجودة: تطوير المحتوى وطرق التدريس، تجديد المقاربات البيداغوجية، وتحسين البيئة التعليمية. كما حددت ست مجالات مركزية تشمل: هيكلة الأسلاك التعليمية، وتطوير المناهج، وتنظيم الزمن المدرسي، وتحسين التقييم والامتحانات، وتعزيز الانسيابية، وتطوير التوجيه واللغات، أما وسائل دعم الجودة فشملت خمسة محاور: تكوين الأطر، تحفيز المدرسين، تحسين أوضاع التلاميذ، تأهيل المؤسسات، وتعزيز إدماج التكنولوجيا(١٣).

وبعد إدراك الأهمية البالغة التي يكتسيها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ودوره المحوري في تنظيم وهيكلة المنظومة التربوية والتكوينية مع مطلع الألفية الثالثة، يتضح أثره البارز في توجيه السياسات التعليمية ورسم مسار الإصلاح والتطوير، وانطلاقًا من هذا الوعي، تميزت السياسة الاجتماعية للملك محمد السادس، منذ بداية عهده، بالاهتمام الخاص بالقطاعات ذات الطابع الاجتماعي، وفي مقدمتها قطاع التعليم، باعتباره محورًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع المغربي(١٤)، ولقد أولت الحكومة المغربية اهتمامًا خاصًا بقطاع التعليم ضمن جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية، من خلال التركيز على مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما سعت إلى مواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين عبر البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين. وفي هذا الإطار، أكد الوزير أمام البرلمان التزام الحكومة بتطوير هذه المبادرة وتعزيز تكاملها مع السياسات العمومية وخطط التنمية الجماعية، فضلاً عن مواءمتها مع مشاريع حساب التحدي للألفية، بهدف إحداث دفعة قوية لتقدم النظام التعليمي وتحقيق التنمية المستدامة (١٥).

كما شدد الملك محمد السادس في خطابه خلال منتدى الاقتصاد العالمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط (٢٦ أكتوبر ٢٠١٠) على ضرورة توفير آليات ومبادئ تضمن تحقيق التنمية الاجتماعية. وشدّد على أهمية تأهيل الموارد البشرية من خلال إصلاح شامل للتعليم وتحديث منظومة التكوين بما يواكب التنمية المستدامة والحكامة الجيدة. كما دعا إلى تكامل المبادرات الملكية مع التفاعل المحلي والدولي. ويهدف ذلك لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة(١٦).

ثانيًا: البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين (٢٠٠٩-٢٠١٢):

البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين هو عبارة عن خطة إنقاذ للنسق التربوي التعليمي المغربي من الأزمات العديدة التي تخبط فيها التعليم بالمغرب قبل عام ٢٠٠٠، ويستند في جوهره على مبدأين أساسيين؛ المبدأ الأول يكمن في التخطيط المبرمج الذي يتسم بالتدقيق، والتركيز

والانتقاء، والفاعلية، والإجرائية، والبراجماتية، وقابلية التنفيذ، والمبدأ الثاني يتضح جليًا في التنفيذ الفوري للبرنامج، والتسريع في تطبيقه، وترجمته ميدانياً وواقعيًا، بدون تريث ولا إبطاء ولا تأخير ليتم تنفيذه بشكل استعجالي متدرج عبر سنوات دراسية متوالية، لذ فالبرنامج الاستعجالي هو عبارة عن رؤية متكاملة قابلة للإنجاز في ظرف وجيز، بمثابة خارطة طريق تحدد الخطوات العلمية التي يجب الالتزام بها من أجل إصلاح المنظومة التعليمية المغربية، وإعادة الثقة إلى المدرسة العمومية لكي تكون فعلا مدرسة النجاح، ومدرسة الحداثة، ومدرسة المستقبل التنموي[١٧].

كما انطلق البرنامج الاستعجالي من مرجعيات محددة تؤطر مساره، حيث تم اعتماد مقاربات جديدة على مستوى التنفيذ والتطبيق، بهدف تقديم قراءة متجددة لإصلاحات المنظومة التعليمية، تراعي الواقع القائم وآفاق التطوير، وتنسجم مع التحولات المختلفة التي تعرفها الساحة الوطنية والدولية[١٨].

ومن ثم هدف البرنامج الاستعجالي إلى مجموعة من الأهداف، كان من أهمها: توفير الفضاءات الكافية لاستيعاب المتعلمين والمتمدرسين المغاربة، أي ضمان استقرار المدرسة عن طريق إيجاد البنايات التعليمية بواسطة بنائها أو اقتنائها أو كرائها، مع توفير الماء والكهرباء والهاتف، وتوفير الأساتذة الأكفاء والأطر المجتهدة المتميزة لتحقيق المردودية التعليمية، واستقطاب جميع التلاميذ للالتحاق بالمؤسسات التعليمية في أجواء تربوية مفهمة بالسعادة والطمأنينة والاستقرار، كما جاء البرنامج الاستعجالي لتحقيق أهداف جوهرية ثلاثة: إعداد المدرسة، وتكوين المدرس، وجلب التلميذ إلى المدرسة، ومن ثم حدد وزير التربية الوطنية حينذاك في ٣ يوليوز ٢٠٠٩ قيام البرنامج على أربع مجالات أساسية هي: مجال التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود ١٥ سنة، ومجال حفز المبادرات والامتياز في الثانوية التأهيلية والجامعة، ومجال معالجة الإشكالات الأفقية الحاسمة للمنظومة التربوية، ومجال توفير الموارد اللازمة للنجاح[١٩].

ولتحقيق كل الأهداف السابقة والمجالات المحددة للبرنامج الاستعجالي خصصت وزارة التربية الوطنية بالحكومة المغربية دعمًا ماليًا كبيرًا لهذا البرنامج، وصل بشكل إجمالي إلى ٣٣٣٩٧ مليون درهم، موزعة على أربع سنوات تبدأ من سنة ٢٠٠٩ حتى سنة ٢٠١٢، ورصدت الوزارة خلال اربع سنوات في تقرير لها حول اهم الإنجازات والنتائج المحققة من البرنامج الاستعجالي أبرز النتائج والإصلاحات التربوية ومنها: تعبئة موارد مالية مهمة لفائدة المنظومة التربوية، واعتماد مقاربة التدبير بالمشروع، و احترام الأكاديميات والنيابات لمساطر المنافسة في ابرام

الصفقات، والاهتمام المتزايد بتوفير البنية التحتية التربوية، حدوث تطور ملحوظ في تغطية المؤسسات التعليمية والتكوينية بالبنيات والتجهيزات الخاصة بمجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في التربية والتكوين[٢٠].

ومن ثم قامت عملية إصلاح منظومة التربية والتكوين في المغرب، من خلال توجهات مرجعياتها الأساسية وتجسيدًا لمضامين البرنامج الاستعجالي، على معادلة دقيقة وفعّالة جعلت من الموارد البشرية أولوية ملحّة للإصلاح، فهذه الموارد تُعدّ في آنٍ واحد سببًا وجزءا من الإشكالات التي تعاني منها المنظومة، كما تمثل أحد الأهداف المركزية للإصلاح. وفي الوقت نفسه، يُعدّ إشراك هذه الموارد وتطوير أساليب تدبيرها شرطًا أساسيًا لنجاح الإصلاح، وقد فرض هذا الواقع إعادة ترتيب الأولويات، بحيث أصبحت الموارد البشرية في صدارة الاهتمامات. وضمن هذا الإطار، يشكل عنصر القيادة المؤهلة والمستقرة تجسيدًا لأولوية البُعد البشري على مختلف مستويات تدبير المنظومة التربوية، نظرًا لدوره المحوري في التأثير والتأطير، وتحفيز المبادرات والطاقات، وتصحيح الاختلالات والانحرافات بحزم وفعالية[٢١].

المبحث الثاني

أبرز إصلاحات التعليم المغربي

تم تقسيم أهم الإصلاحات الخاصة بالتعليم المغربي إلى محورين منذ تولي الملك محمد السادس حكم المغرب في الفترة من ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠١١ على محورين الأول أهم التطورات والإصلاحات التي حدثت في تطور التعليم قبل الجامعي، ثانيًا: أهم التطورات والإصلاحات التي حدثت في تطور التعليم الجامعي.

أولاً: أهم التطورات والإصلاحات التي حدثت في تطور التعليم قبل الجامعي:

وضع البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين مجموعة من ٢٣ مشروعًا تهدف إلى تسريع تنفيذ الإصلاحات التعليمية، وقد ركز المجال الأول على تحقيق إلزامية التعليم حتى سن الخامسة عشرة، وشمل ذلك تطوير التعليم الأولي، وتوسيع العرض التربوي للتعليم الإلزامي، وتأهيل المؤسسات التعليمية. كما تضمن البرنامج مبادرات تهدف إلى تعزيز تكافؤ الفرص في الولوج إلى التعليم الإلزامي، ومكافحة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة، فضلاً عن تعزيز مقاربة النوع الاجتماعي داخل المنظومة التربوية. بالإضافة إلى ذلك، شملت المشاريع ضمان حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وترسيخ المعارف والكفايات الأساسية، وتحسين جودة الحياة المدرسية، وإرساء مفهوم "مدرسة الاحترام" بهدف توفير بيئة تعليمية شاملة ومحفزة[٢٢].

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 9
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

في عام ١٩٩٩، أعلن الملك محمد السادس انطلاق "عقد التعليم" بهدف تطوير نظام التعليم العام في المغرب. ورغم التحديات الكبيرة التي شملت الفجوات بين الجنسين، والفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، وارتفاع معدلات التسرب، وضعف فرص الانتقال إلى سوق العمل، شهدت المنظومة التعليمية تحسناً ملموساً خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١١ بفضل الجهود الحكومية المكثفة. إذ ركزت الدولة على تسهيل الولوج إلى التعليم، مما أدى إلى ارتفاع معدل التسجيل في التعليم الابتدائي من ٥٢% إلى ٩٨% خلال عشر سنوات، مع تحقيق تقدم مشابه في مراحل التعليم الثانوي الأدنى (من ١٨% إلى ٥٧%) والثانوي (من ٦% إلى ٣٢%). وبفضل هذه الإنجازات، بلغ معدل التحاق الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢١ عاماً بالمدارس ٨٩%، مقارنة بـ ٧٤% لدى الفئة العمرية من ٢٢ إلى ٢٩ عاماً، مما يعكس تحسناً واضحاً في مختلف الفئات، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وبين الذكور والإناث على حد سواء[٢٣].

وفي عام ٢٠١١، تم تأسيس الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بهدف توفير فرص تعليمية لمن لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس سابقًا، عبر إبرام شراكات مع منظمات المجتمع المدني، ومنها الجمعيات المحلية. ورغم هذه المبادرات، لا تزال معدلات الأمية مرتفعة، حيث أظهر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط أن نسبة الأمية تبلغ ٤١.٩% بين الإناث، مقارنة بـ ٢٢.١% بين الذكور[٢٤].

ثانيًا: أهم التطورات والإصلاحات التي حدثت في تطور مؤسسات التعليم الجامعي:

يُشكل التعليم العالي في المغرب ركيزة أساسية ضمن الهيكلة التربوية التي أرسى مبادئها الميثاق الوطني للتربية والتكوين لعام ١٩٩٩، ويشمل هذا القطاع الجامعات، والمؤسسات والكليات المتخصصة التابعة لها، بالإضافة إلى مدارس المهندسين التي تسبقها الأقسام التحضيرية، والمدارس والمعاهد العليا، ومراكز تكوين الأطر البيداغوجية، وتكوين التقنيين المتخصصين أو ما يعادلها. يهدف التعليم العالي إلى أداء عدة وظائف، منها التكوين الأساسي والمستمر، وإعداد الشباب للاندماج في الحياة العلمية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي، وذلك وفقًا للمادة ١٢٦ من الميثاق. ويتألف التعليم الجامعي من ثلاثة مستويات أو أسلاك هي: السلك الأول، والسلك الثاني، وسلك الدكتوراه، حيث تُمنح في نهايتها شهادات معتمدة من الجهات المشرفة على التعليم العالي، مع إمكانية إحداث شهادات خاصة ضمن مجال التكوين المستمر استجابةً لاحتياجات المؤسسات الأكاديمية والمهنية[٢٥].

ومع مطلع الألفية الجديدة وانتشار ظاهرة العولمة التي أثرت على مختلف المجالات، بما فيها التعليم، اتجه العالم نحو توحيد أنظمة التعليم العالي من خلال اعتماد النظام العالمي (LMD)[٢٦]، ولم تكن دول المغرب العربي بمعزل عن هذا التحول، إذ سارعوا إلى اعتماد هذا النظام الجديد بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة لدى السكان المحليين[٢٧].

وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت المغرب القانون رقم ٠١.٠٠ بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٠ لتنظيم التعليم العالي، استجابةً لمبادرات ومشاورات انبثقت عقب تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٩، هدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعليم العالي المغربي وأهدافه، مع التأكيد على ضرورة تطوير القطاع في إطار الالتزام بمبادئ وقيم العقيدة الإسلامية. كما كرس القانون حق جميع المواطنين المغاربة المستوفين للشروط في الالتحاق بالتعليم العالي، مع ضمان تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، واُعتبر التعليم العالي مجالاً للإبداع والموضوعية والنزاهة العلمية، مع التركيز على تكوين الكفاءات وتنمية المعارف، والمساهمة في التقدم العلمي والتقني والاقتصادي والثقافي. كما أكد على أهمية البحث والابتكار، وتعزيز التراث الثقافي المغربي، ونشر قيمه العريقة[٢٨].

وأيضًا في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠١ أُطلق إصلاح التعليم الجامعي رسميًا، من خلال إنشاء هيئات متخصصة لمواكبة مراحل هذا الإصلاح. وعلى المستوى الوطني، تم تشكيل لجنة تُعنى بإحياء وتنسيق ومتابعة عملية الإصلاح، مما عكس التزام الجهات الوطنية المسؤولة عن التعليم العالي في المملكة وحرصها على نجاح هذه التحولات، كما وُضعت آليات لمعالجة الثغرات والأخطاء بشكل فعال وفي الوقت المناسب، لضمان استمرارية الجهود وتفادي هدرها، كما سعت هذه الإصلاحات أيضًا إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة من خلال تطبيق سياسات تربوية مدروسة تراعي متطلبات التنمية والتحديث [٢٩].

كما صدر عدد من المشاريع الأخرى الخاصة بتطور وتحسين التعليم الجامعي المغربي منها[٣٠]:

-مشروع تحسين ضمان الجودة والتخطيط المؤسسي في الجامعات المغربية بغية الاستفادة من الخبرة الدولية في مجال التقييم سنة ٢٠٠٤.

-مشروع تامبوس من سنة ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ لإرساء سياسة الجودة في جامعات المغرب وإحداث نظام للتقييم المؤسساتي الداخلي والخارجي.

كذلك شهد قطاع التعليم العالي في المغرب خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١ تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفع عدد المؤسسات الجامعية من ٧٣ مؤسسة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٣ مؤسسات

عام ٢٠١١، بنسبة زيادة بلغت ٤١%. كما ارتفع عدد الطلاب من ٢٥٠,١١١ إلى ٣٥٥,٠٦٠ طالبًا خلال نفس الفترة، أي بنسبة ٤٢%، مع وصول نسبة الإناث إلى ٤٦%. أما عدد الخريجين فقد زاد من ٢٧,٣٤٨ في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ في عام ٢٠١٠. كما شهد عدد أعضاء الهيئة التدريسية ارتفاعًا من ٩,٨٧٦ إلى ١٠,٤٦٩ مدرسًا، منهم ٢,٦٩٠ أستاذة بنسبة ٢٥.٧%. وعلى الرغم من هذه التطورات، لم يتجاوز معدل الالتحاق بالتعليم العالي ١٢% حتى عام ٢٠١١. وتعكس هذه الفترة الممتدة بين ١٩٩٩ و ٢٠١١ مرحلة مكثفة من الإصلاحات في قطاع التعليم العالي، التي تمت وفقًا لمبادئ الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومتطلبات القانون رقم ٠١.٠٠، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز وتطوير منظومة التعليم العالي [٣١].

وأخيراً أظهرت الدراسة أن إصلاحات التعليم في المغرب خلال ١٩٩٩-٢٠١١ أسفرت عن تحسن في نسب التمدرس وتوسيع البنية التحتية، خاصة في العالم القروي. ومع ذلك، ظلت جودة التعليم متدنية، واستمرت الفوارق المجالية والاجتماعية. كما واجهت البرامج صعوبات في التطبيق بسبب ضعف الحكامة والتتبع.

هوامش البحث

١) المكي المروني، الإصلاح التعليمي بالمغرب (١٩٥٦-١٩٩٤)، المملكة المغربية، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم (١٧)، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، (المغرب،١٩٩٦)، ص ١٣-١٤، ص ٢٢، ٢٩ بتصرف.

٢) الميثاق الوطني للتربية والتكوين ١٩٩٩: تم تعيين لجنة ملكية خاصة في عهد الملك الحسن الثاني، وكانت اللجنة ممثلة من جميع الهيئات والفعاليات، لوضع مشروع ميثاق وطني للتربية والتكوين، والتي أعلن عنها الملك محمد السادس بعد وفاة والده، بنتائج متضمنة الغاية من هذا المشروع ألا وهو تعليم مندمج مع محيطه منفتح على العصر دون تنكر للمقدسات الدينية والمقومات الحضارية والهوية المغربية بشتى روافدها، وكذلك بهدف تكوين مواطن صالح، قادر على اكتساب المعارف والمهارات مشبع بهويته التي تجعله فخورا بانتمائه، مدركا لحقوقه وواجباته. ينظر إلى: المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الرباط في ٨ أكتوبر ١٩٩٩، ص١.

٣) **البرنامج الاستعجالي للتربية والتكوين:** هو برنامج تم تجسيده في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٢، وقد جاء هذا البرنامج من أجل تدارك التعثر الذي عرفه تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتسريع وتيرة الإصلاح التربوي؛ وذلك من خلال الاستجابة لتوصيات تقرير المجلس الأعلى، وترجمة هذه التوصيات على أرض الواقع. ينظر في ذلك إلى: عبد العزيز سنهجي، تساؤلات نقدية أولية حول مفاهيم ومنهجية البرنامج الاستعجالي، مجلة عالم التربية، ع (١٩)،٢٠١٠، ص ١٥٧-١٥٨.

٤) عبد الله الحاجي، البرنامج الاستعجالي ٢٠٠٩/٢٠١٢ أية مقاربة لرهانات الإصلاح؟، الجزء الأول، سحب مطبعة دار المناهل، (المغرب،٢٠١٠)، ص٣.

٥) محمد بردوزي، تحديث التعليم في المغرب نحو تفعيل حقيقي للميثاق الوطني، ترجمة المؤلف، منشورات التحديث للخبرة والمشورة، (الرباط، ٢٠٠٠)، ص٥.
٦) عبد الكريم غريب، قراءة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مجلة عالم التربية، ع (١٤)، ٢٠٠٣، ص٣٠.
٧) عبد اللطيف اليوسفي، عناصر الجودة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مجلة عالم التربية، ع (١٤)، ٢٠٠٣، ص١١٢.
٨) عبد الكريم غريب، مصدر سابق، ص٢٣-٢٤.
٩) المصطفى تكاني، ملامح مسار التعليم بالمغرب مقاربة تأريخية توثيقية منذ بداية القرن العشرين إلى الرؤية الاستراتيجية، سلسلة الخدمات التربوية- تجديد التكوين للترقي، منشورات صدى التضامن، (الدار البيضاء، ٢٠٢١)، ص ١١٥-١١٦.
١٠) المملكة المغربية: وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، قطاع التربية الوطنية، الكتابة العامة، مديرية الشؤون القانونية والمنازعات، الدليل المرجعي، لمبادرات الشراكة بقطاع التربية الوطنية، المرسوم رقم ٢.٠٢.٣٨٢، الصادر في ٦جمادي الأولى لسنة ١٤٢٣هـ/ ١٧يوليو ٢٠٠٢م، بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة التربية الوطنية، ص٤٩.
١١) المصطفى تكاني، المصدر السابق، ص ١٢٣-١٢٤، ص١٣٦.
12) François Vergne, Désorientante orientation, Le Monde de l'éducation, n° 334. - mars 2005.
١٣) عبد النبي رجواني، حول إصلاح التعليم: مساءلة الخطاب ودعوة للاستشراق، سلسلة شرفات، الكتاب العشرون (٢٠)، منشورات الزمن، (النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ٢٠٠٧)، ص ٧٧-٧٨.
١٤) الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الدورة ٢٥ لقمة فرنسا – إفريقيا، ٣١ ماي ٢٠١٠.
١٥) من تصريح الوزير الأول أمام مجلس النواب حول حصيلة العمل الحكومي، ١٧ماي ٢٠١٠.
١٦) الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي لشمال إفريقيا والشرق الوسط، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠.
١٧) أحمد خشيشن، المردودية الضعيفة للمدرسة المغربية، حوار، مجلة علوم التربية، ع (٣٩)، (المغرب، يناير ٢٠٠٩)، ص١٤٥.
١٨) محمد العامر الفتحي، قضايا الموارد البشرية من خلال البرنامج الاستعجالي لإصلاح التربية والتكوين بالمغرب، محلة عالم التربية، العدد (١٩)، (المغرب، ٢٠١٠)، ص١٨٦.
١٩) جميل حمداوي، المخطط الاستعجالي في مجال التربية والتعليم (٢٠٠٩-٢٠١١)، مجلة علوم التربية، دورية مغربية متخصصة، العدد (٤٢)، (المغرب، يناير ٢٠١٠) ص١٧.
٢٠) عبد اللطيف الفرحي، قراءة في تقرير وزارة التربية الوطنية حول النتائج الأولية لمشاريع البرنامج الاستعجالي ٢٠٠٩/٢٠١٢، مجلة عالم التربية، المجلد (٢٢)، العدد (٢٣)، (المغرب،٢٠١٣)، ص ٥٩١-٥٩٢.
٢١) محمد العامر الفتحي، مصدر سابق، ص١٨٨.
٢٢) عبد الله الحاجي، مصدر سابق، ص٤-٥.
23) Euromed, Youth work in Morocco and youth participation projects at local level. p.8-10

٢٤) ماريـة الشـرقاوي، التنميـة فـي المغـرب أي واقـع، أقـلام حـرة، ٢٠١٨/٩/٢٧، تـم الرجـوع إليـه بتـاريخ ٢٠٢٥/٣/١٢، متـاح علـى الـرابط: https://www.akhbarona.com/writers/253411.html#google_vignette

٢٥) المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الرباط في ٨ أكتوبر ١٩٩٩، ص ٢٩-٣٠.

٢٦) نظام (LMD): هو اختصار للدرجات الثلاث في التعليم العالي وفق النظام الأوروبي (Licence : الليسانس أو البكالوريوس) ، (Masterالماجستير) ، (Doctorate الدكتوراه) ، ويهدف هذا النظام إلى توحيد التعليم العالي عالميًا، مما يسهل تنقل الطلاب بين الجامعات المختلفة، ويعتمد على نظام الوحدات (Credits) والتقييم المستمر. والذي تم اعتماده في العديد من الدول، بما في ذلك دول المغرب العربي، بهدف تحسين جودة التعليم العالي وربطه بسوق العمل، ينظر إلى: مبروك كاهي، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع (١٥)، جوان ٢٠١٦، ص ٦٧٣،٦٧١.

٢٧) مبروك كاهي، المصدر السابق، ص ٦٧١.

٢٨) المملكة المغربية، ظهير شريق القانون رقم ١.٠٠.١٩٩ الصادر في ١٥ صفر ١٤٢١هـ (١٩ ماي ٢٠٠) بتنفيذ القانون رقم ٠١.٠٠ المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الجريد الرسمية، عدد (٤٧٩٨)، بتاريخ ٢١ صفر ١٤٢هـ (٢٥ ماي ٢٠٠٠)، ص ١١٩٤.

٢٩) المملكة المغربية، إصلاح التعليم العالي اللقاء الوطني بين الجامعات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، (الدار البيضاء، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١١٣.

٣٠) شـارف وهيبـة، وسـايح حمـزة، واقـع نظـام ضـمان الجـودة فـي مؤسسـات التعلـيم العـالي بـالمغرب العربـي ومتطلبات تطويره (الجزائر– المغرب – تونس انموذجًا)، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، ٣ (٢)، عدد خاص، ديسمبر ٢٠٢٠، ص٦٩.

٣١) عبـد العـالي كعواشـي، التعلـيم العـالي بـالمغرب: عـدم تحسـن النوعيـة رغـم الإصـلاحات، الفصـل التاسـع والثلاثون، جزء من الكتاب السنوي الثامن للهيئة اللبنانية للعلوم التربوية بعنوان: قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية، أوراق مرجعية، القسم الرابع، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، (لبنان، ٢٠١٤)، ص٧٦٠-٧٦١.

مصادر البحث

1. Euromed, Youth work in Morocco and youth participation projects at local level. p.8-10

2. François Vergne, Désorientante orientation, Le Monde de l'éducation, n° 334. - mars 2005.

٣.أحمد خشيشن، المردودية الضعيفة للمدرسة المغربية، حوار، مجلة علوم التربية، ع (٣٩)، (المغرب، يناير ٢٠٠٩).

٤.جميل حمداوي، المخطط الاستعجالي في مجال التربية والتعليم (٢٠٠٩-٢٠١١)، مجلة علوم التربية، دورية مغربية متخصصة، العدد (٤٢)، (المغرب، يناير ٢٠١٠) .

٥.الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الدورة ٢٥ لقمة فرنسا – إفريقيا، ٣١ ماي ٢٠١٠.

٦.الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي لشمال إفريقيا والشرق الوسط، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٠.

٧. شارف وهيبة، وسايح حمزة، واقع نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب العربي ومتطلبات تطويره (الجزائر – المغرب – تونس انموذجًا)، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، ٣ (٢)، عدد خاص، ديسمبر ٢٠٢٠.

٨.عبد العالي كعواشي، التعليم العالي بالمغرب: عدم تحسن النوعية رغم الإصلاحات، الفصل التاسع والثلاثون، جزء من الكتاب السنوي الثامن للهيئة اللبنانية للعلوم التربوية بعنوان: قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية، أوراق مرجعية، القسم الرابع، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، (لبنان، ٢٠١٤).

٩.عبد العزيز سنهجي، تساؤلات نقدية أولية حول مفاهيم ومنهجية البرنامج الاستعجالي، مجلة عالم التربية، ع (١٩)،٢٠١٠.

١٠.عبد الكريم غريب، قراءة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مجلة عالم التربية، ع (١٤)، ٢٠٠٣.

١١.عبد اللطيف الفرحي، قراءة في تقرير وزارة التربية الوطنية حول النتائج الأولية لمشاريع البرنامج الاستعجالي ٢٠٠٩/٢٠١٢، مجلة عالم التربية، المجلد (٢٢)، العدد (٢٣)، (المغرب،٢٠١٣).

١٢.عبد اللطيف اليوسفي، عناصر الجودة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مجلة عالم التربية، ع (١٤)، ٢٠٠٣، ص١١٢.

١٣.عبد الله الحاجي، البرنامج الاستعجالي ٢٠٠٩/٢٠١٢ أية مقاربة لرهانات الإصلاح؟، الجزء الأول، سحب مطبعة دار المناهل، (المغرب،٢٠١٠).

١٤.عبد النبي رجواني، حول إصلاح التعليم: مساءلة الخطاب ودعوة للاستشراق، سلسلة شرفات، الكتاب العشرون (٢٠)، منشورات الزمن، (النجاح الجديدة- الدار البيضاء، ٢٠٠٧).

١٥.مارية الشرقاوي، التنمية في المغرب أي واقع، أقلام حرة، ٢٠١٨/٩/٢٧، تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٢، متاح على الرابط: https://www.akhbarona.com/writers/253411.html#google_vignette

١٦.مبروك كاهي، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع (١٥)، جوان ٢٠١٦.

١٧.محمد العامر الفتحي، قضايا الموارد البشرية من خلال البرنامج الاستعجالي لإصلاح التربية والتكوين بالمغرب، محلة عالم التربية، العدد (١٩)، (المغرب، ٢٠١٠).

١٨.محمد بردوزي، تحديث التعليم في المغرب نحو تفعيل حقيقي للميثاق الوطني، ترجمة المؤلف، منشورات التحديث للخبرة والمشورة، (الرباط، ٢٠٠٠).

١٩.المصطفى تكاني، ملامح مسار التعليم بالمغرب مقاربة تأريخية توثيقية منذ بداية القرن العشرين إلى الرؤية الاستراتيجية، سلسلة الخدمات التربوية- تجديد التكوين للترقي، منشورات صدى التضامن، (الدار البيضاء، ٢٠٢١).

٢٠.المكي المروني، الإصلاح التعليمي بالمغرب (١٩٥٦-١٩٩٤)، المملكة المغربية، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم (١٧)، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، (المغرب،١٩٩٦).

٢١. المملكة المغربية: وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، قطاع التربية الوطنية، الكتابة العامة، مديرية الشؤون القانونية والمنازعات، الدليل المرجعي، لمبادرات الشراكة بقطاع التربية الوطنية، المرسوم رقم ٢.٠٢.٣٨٢، الصادر في ٦جمادي الأولى لسنة ١٤٢٣هـ/ ١٧يوليو ٢٠٠٢م، بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة التربية الوطنية.

٢٢.المملكة المغربية، إصلاح التعليم العالي اللقاء الوطني بين الجامعات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، (الدار البيضاء، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١).
٢٣.المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الرباط في ٨ أكتوبر ١٩٩٩.
٢٤.المملكة المغربية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الرباط في ٨ أكتوبر ١٩٩٩.
٢٥.المملكة المغربية، ظهير شريف القانون رقم ١.٠٠٠.١٩٩ الصادر في ١٥ صفر ١٤٢١هـ (١٩ ماي ٢٠٠) بتنفيذ القانون رقم ٠١.٠٠ المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الجريد الرسمية، عدد (٤٧٩٨)، بتاريخ ٢١ صفر ١٤٢هـ (٢٥ ماي ٢٠٠٠).

References

1.Ahmed Khashishin, "The Poor Performance of Moroccan Schools," Interview, Journal of Educational Sciences, No. 39 (Morocco, January 2009).

2.Jamil Hamdaoui, "The Emergency Plan for Education (2009–2011)," Journal of Educational Sciences, a specialized Moroccan periodical, No. 42 (Morocco, January 2010).

3.The Royal Address to Participants in the 25th France-Africa Summit, May 31, 2010.

4.The Royal Address to Participants in the World Economic Forum on North Africa and the Middle East, October 26, 2010 .

5.Charef, Wahiba, and Saïh, Hamza, "The Reality of the Quality Assurance System in Higher Education Institutions in the Maghreb and the Requirements for Its Development (Algeria, Morocco, and Tunisia as Models)," Journal of Innovation and Industrial Development, 3 (2), Special Issue, December 2020.

6.Abdelali Kaouachi, "Higher Education in Morocco: No Improvement in Quality Despite Reforms, Chapter 39, part of the 8th Annual Book of the Lebanese Commission for Educational Sciences titled: Quality Issues in Higher Education in Arab Countries, Reference Papers, Section 4, Lebanese Commission for Educational Sciences, (Lebanon, 2014).

7.Abdulaziz Sanhaji, Preliminary Critical Questions Regarding the Concepts and Methodology of the Emergency Program, World of Education Journal, No. (19), 2010.

8.Abdulkarim Gharib, A Reading of the National Charter for Education and Training, World of Education Journal, No. (14), 2003.

9.Abdellatif Al-Farhi, "An Analysis of the Ministry of National Education's Report

on the Preliminary Results of the 2009–2012 Emergency Program Projects," *World of Education* Journal, Vol. 22, No. 23 (Morocco, 2013).

10.Abdellatif Yousfi, Elements of Quality in the National Charter for Education and Training, World of Education Journal, No. (14), 2003.

11.Abdullah Al-Hajji, The 2009–2012 Emergency Program: An Approach to the Challenges of Reform?, Part One, Dar al-Manahil Press, (Morocco, 2010).

12.Abdul Nabi Rajwani, On Education Reform: Questioning the Discourse and a Call for Orientalism, Sharaf Series, Book 20, Al-Zaman Publications, (Al-Najah Al-Jadida – Casablanca, 2007).

13.Maria Al-Sharqawi, "Development in Morocco: What Is the Reality?", Free Pens, September 27, 2018, accessed March 12, 2025, available at: https://www.akhbarona.com/writers/253411.html#google_vignette

14.Mabrouk Kahi, "Higher Education Reform in the Maghreb Countries in Line with Labor Market Requirements," Journal of Politics and Law, No. 15, June 2016.

15.Mohamed Al-Amer Al-Fathi, Human Resource Issues through the Emergency Program for the Reform of Education and Training in Morocco, World of Education Journal, No. (19), (Morocco, 2010).

16.Mohamed Bardouzi, Modernizing Education in Morocco: Toward the Genuine Implementation of the National Charter, translated by the author, Al-Tahdith Publications for Expertise and Consultation, (Rabat, 2000).

17.Al-Mustafa Takani, Features of the Educational Path in Morocco: A Historical and Documentary Approach from the Beginning of the Twentieth Century to the Strategic Vision, Educational Services Series—Renewal of Training for Advancement, Sada al-Tadhamun Publications, (Casablanca, 2021).

18.Al-Maki Al-Marouni, Educational Reform in Morocco (1956–1994), Kingdom of Morocco, Mohammed V University, Publications of the Faculty of Arts and Humanities in Rabat, Research and Studies Series No. 17, Al-Najah Al-Jadida Press, Casablanca, (Morocco, 1996).

19.Kingdom of Morocco: Ministry of National Education, Higher Education, Executive Training, and Scientific Research, National Education Sector, General

Secretariat, Directorate of Legal Affairs and Disputes, Reference Guide for Partnership Initiatives in the National Education Sector, Decree No. 2.02.382, issued on 6 Jumada al-Awwal 1423 AH / July 17, 2002, regarding the powers and organization of the Ministry of National Education.

20.Kingdom of Morocco, Higher Education Reform: National Meeting between Universities and Economic and Social Actors, Ministry of Higher Education, Scientific Research, and Executive Training, (Casablanca, October 30, 2001).

21.Kingdom of Morocco, National Charter for Education and Training, Rabat, October 8, 1999.

22.Kingdom of Morocco, National Charter for Education and Training, Rabat, October 8, 1999.

23.Kingdom of Morocco, Royal Decree No. 1.00.199 issued on 15 Safar 1421 AH (May 19, 2000) implementing Law No. 01.00 on the Organization of Higher Education, Official Gazette, No. (4798), dated 21 Safar 1421 AH (May 25, 2000).